المواطنة الإيجابية

مدخل للاعتدال والتعايش

دراسات الرخاء الاجتماعي

CSPSstudies.org

المواطنة الإيجابية

مدخل للاعتدال والتعايش

مفهوم المواطنة

كما هو حال معظم العلوم الإنسانية فإن للباحثين محاولات عديدة لتعريف هذا المصطلح والالمام بكافة جوانبه الأساسية. يقدم روجرز سميث واحدة من ابسط وأشهر تعريفات المواطنة حيث يعتبرها: الإقرار بالعضوية في مجتمع ذي هوية سياسية[1]، إلا أن المواطنة تشمل أيضا: الوضع القانوني (Legal Status)، والحقوق التي يحظى بها المواطن، والهوية المرتبطة بمجتمع الوطن، والمشاركة في عمليات الإدارة والحكم.[2]

فالمواطنة هي ذلك المفهوم الذي ينشئ وينظم العلاقة بين الفرد، والمجتمع، ومؤسسات المجتمع والدولة. ومن خلالها تتضح منظومة الحقوق والواجبات بين الفرد والدولة، وتتضح ملامح العضوية ومعانيها، وطبيعة المساهمة في الحياة العامة.

ورغم أن مصطلح المواطنة (Citizenship) حديث نسبيا إلا أن هذا المفهوم كان حاضرا بمسميات مختلفة عبر التاريخ البشري، وبطبيعة الحال فإنها من المفاهيم التي تحولت وتغيرت كثيرا عبر المراحل والحقب المختلفة، وتباينت دلالتها وفقا للمحرك الرئيسي الذي يعطي المواطنة قيمتها المعنوية. فالمواطنة ارتبطت بالطبقية أو بالعرق في بعض الحضارات وبالدين والمعتقد في حضارات أخرى. في بعض المراحل كان ارتباط مفهوم المواطنة بجغرافية محددة أكثر وضوحا بينما في مراحل أخرى ارتبط المفهوم بالأفكار والانتماءات بشكل أكبر.

تعود الجذور الأولى لتبلور مفهوم المواطنة إلى البدايات الأولى لظهور الدولة أي إلى مرحلة الثورة الزراعية في العصر الحجري الحديث، أي قبل حوالي 12,500 سنة حيث ظهرت العلامات الأولى لحالة الانتماء إلى المجتمع والجغرافيا بشكل متمازج وساهمت في بزوغ بدايات الهوية الاجتماعية الجغرافية لكتل بشرية مختلفة[3].

يرى العلماء بأن هذا التشكل التدريجي للانتماء أوجدَ حراكا فكريا تدريجيا حول معنى هذا الانتماء والحقوق والواجبات المرتبطة به وتباين تلك الحقوق من طبقة إلى أخرى وفقا للمعطيات البدائية لحياة الانسان في تلك المرحلة. ولا شك أن عوامل من قبيل التحولات البيئية والمنافسة والتقدم، وبموازاتها الكوارث والاطماع والصراعات

---

[1] Smith, Rogers M. "Citizenship and the politics of people---building", **Citizenship Studies** 5.1, (2001), pp.73-96.
[2] Joppke, Christian. "**Citizenship and Immigration**", Polity, 2010.
[3] Bocquet-Appel, Jean-Pierre. "When the World's Population Took Off: The Springboard of the Neolithic Demographic Transition", **Science**, 29July 2011, VOL 333, pp. 560-561

والحروب وغيرها، لعبت مجتمعة أدوارا محورية في تطور مفهومي الوطن والمواطنة عبر التاريخ.

من أهم المحطات التاريخية لتطور مفهومي الوطن والمواطنة ما يعرف بالمدينة الأثينية أو الديمقراطية الأثينية والتي تميزت بوضع صيغة لنظام الحكم تتضح فيها ملامح الوطن وهوية المواطنة وترتيبات العلاقة بين السكان وارتباطهم بالوطن بشكل أكثر نضجا؛ حيث ابتكر الأثينيون مفهوم الديمقراطية والتي تمنح المواطن حق المشاركة بالتصويت المباشر، إلا أن المواطنة في تعريفهم كانت مقتصرة على تصنيفات طبقية وعرقية وجنسية محدودة.

استمرت مسيرة تطور مفهومي الوطن والمواطنة في الألفية السابقة بشكل ملحوظ نتيجة عدة عوامل أهمها:

1) تطور الفكر الفلسفي على عدة مراحل أبرزها حقبتي بزوغ الفكر الفلسفي في الحضارة الإسلامية، والنهضة الفكرية والفلسفية التي رافقت مرحلة عصر النهضة Renaissance وما بعدها. فالأولى لعبت دورا مهما وحيويا في احياء الفلسفة اليونانية من خلال الترجمة والدراسة، ومزج القيم الأخلاقية الاسلامية والمقاصد الدينية العليا في نسيج الفكر والفلسفة، والغور في مفاهيم مرتبطة بمكانة ومسؤوليات الفرد والمجتمع والأمة. أما الثانية فاهتمت بمكانة الفرد والوعي الذاتي وواكبت – تأثيرا وتأثرا – ولادة نماذج جديدة للدولة وإعادة تعريف وظيفتها وطبيعة "العقد الاجتماعي".

2) تطور العلوم والمعارف والابتكارات والاكتشافات والتي ساهمت بشكل رئيسي في كسر العديد من المسلّمات والأنماط الفكرية وتحفيز العقل على إعادة تعريف العلاقات وإيجاد أساليب ومقاربات أفضل لتنظيم الحياة الاجتماعية. كما أن التقدم العلمي منح المجتمعات أدوات لتوسيع نطاق تفاعلاتها مع المجتمعات المجاورة والبعيدة سواء من خلال الأساليب السلمية كالتجارة وتبادل المنافع وتطوير الاتفاقيات التي تعزز قيمة السيادة الوطنية، أو من خلال الأساليب العنيفة التي اعتمدت على تطوير أساليب القتال ومهارات الحروب وتدريب الجيوش، وتسخير العلوم والاختراعات لتطوير الأسلحة والأدوات القتالية، والاكتشافات الجغرافية خاصة تلك المرتبطة بالملاحة البحرية لتوسيع النفوذ والغزو والاستعمار.

3) التمازج المتنامي بين السياسة والاقتصاد أكثر من أي وقت مضى مما أثر بشكل ملحوظ على تنامي الاطماع السياسية ونزعة الهيمنة العابرة جغرافيا مما أدخل العالم على مراحل متتالية من حقب الاستعمار واسع النطاق. رافق ذلك اتساع غير مسبوق في مشاعر السخط وعدم الرضا وبروز أسئلة جديدة حول العلاقة بين الوطن والمواطن والسلطة. هذه التفاعلات المتباينة – والمتصادمة أحيانا – حفزت رجال السياسة والفكر والثقافة على حد سواء على إعادة تعريف تلك المفاهيم.

4) تنامي دور الفرد والمجتمع وظهور ملامح الرأي العام وتأثيره غير المسبوق على العمليات المرتبطة بالأمن والسيادة والمواطنة. وتعاظم هذا الدور مع بزوغ الصحافة وتطورها ومن ثَمَ ظهور سائر وسائل الاتصال الجماهيرية التي عظمت دور الفرد والمجتمع في السياسية وعمليات اتخاذ القرار وأضافت الجماهير والرأي العام كمؤثر جوهري في معادلاتها.

* * *

المواطنة والحضارة الإسلامية

وكانت للحضارة الإسلامية مساهمة مهمة ومحورية في مسيرة تطور مفهومي الوطن والمواطنة. وقد جاءت خطوتها الأولى والأهم من خلال ما عرف بدستور المدينة أو الصحيفة، والتي وضعها الرسول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم إثْرَ هجرته إلى المدينة المنورة وحدد فيها العلاقة بين مكونات مجتمع المدينة وأدرج جميع هذه المكونات تحت مظلة هذا الدستور. حيث رسم الدستور ملامح وطن جديد نظم فيه العلاقات والترتيبات المدنية والسياسية بين سكانه بمختلف مكوناتهم من الأنصار واليهود ومن وفد إليه من مهاجرين وغيرهم. وقد اعتبرته الكثير من المراجع العلمية المعتمدة أول دستور مدني في التاريخ، يقول المستشرق الروماني كونستانس جيورجيو عن دستور المدينة:

> "حوى هذا الدستور اثنين وخمسين بندا، كلها من رأي رسول الله. خمسة وعشرون منها خاصة بأمور المسلمين، وسبعة وعشرون مرتبطة بالعلاقة بين المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى، ولاسيما اليهود وعبدة الأوثان. وقد دُون هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا شعائرهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد الفرقاء. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أي عام 623م. ولكن في حال مهاجمة المدينة من قبل عدو عليهم أن يتحدوا لمجابهته وطرده"[4]

ومع اتساع رقعة الدولة الإسلامية تبلور مفهوم الأمة بصورة أكثر وضوحا وشمولاً، وأصبح جزءا أساسيا من مفهوم المواطنة حيث امتزجت الهوية العقدية بالهوية الوطنية بشكل ملحوظ. ورغم ظهور دول ودويلات وحركات ضيقت المفهوم في حدود المذهب أو فهم محدد للدين إلا أن الهوية الإسلامية العامة كانت السمة السائدة عبر معظم مراحل التاريخ. وشهدت مرحلة نهضة الحضارة الإسلامية ظهور العديد من المؤلفات والرؤى الفكرية التي

[4] جيورجيو، كونستانس. "**نظرة جديدة في سيرة رسول الله**"، تعريب : محمد التونجي، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 1983م.

حللت ونظّرت مفهوم المواطنة تحت عناوين مختلفة سواء من منظور الشريعة أو من منظور الفلسفة، ويعتبر ابن رشد وابن خلدون والغزالي وغيرهم من أهم الأعلام التي ساهمت في تطوير الفكر في هذا الجانب.

هناك ارتباط واضح بين المواطنة بالمعنى الدارج في العصر الحديث وبين العديد من المقاصد القرآنية التي تبلور فهمها عبر مسيرة الحضارة الإسلامية. فمفهوم الأصل الإنساني الواحد – على سبيل المثال – الذي يتجلى في العديد من آيات الذكر الحكيم مثل قوله تعالى: {**وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ**} (الأنعام – 98)، وقوله: {**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً**} (يونس – 19) إحدى أهم المبادئ المرتبطة بمفهوم المواطنة في عالمنا المعاصر. كما أن المواطنة المعاصرة تفترض مستوىً متقدما من المسؤولية الإيجابية لدى الفرد والمجتمع تتوافق مع مبادئ إسلامية من قَبيل عمارة الأرض {**هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**} (يونس – 19) ونزعة الفطرة الانسانية التي تقود البشرية نحو التطور والتقدم.

* * *

إن المتتبع للتاريخ المعاصر وتطور الدول يرى بوضوح الدوافع المتباينة التي أدت إلى ظهور مفهوم المواطنة بشكله ومضمونه الحديث في مختلف مناطق العالم. فعصر النهضة لعب دورا مهما في تطور المواطنة في أوروبا بينما الثورة الصناعية والحروب الأهلية لعبت دورا هاما في أمريكا الشمالية. وفيما كان الدين والمعتقد محركا رئيسيا في عدد من المناطق لعب العرق والقبيلة دورا في مناطق أخرى. ومن المفارقة أن الكثير من شعوب العالم الثالث عرفت المواطنة من خلال ثقافة المستعمر.[5] ولكن أيا كانت الدوافع والمحفزات فإن مفهوم المواطنة المعاصرة أصبح جزأ رئيسيا من بنية وهيكلة وهوية المجتمعات حول العالم.

إن مفهوم المواطنة في واقعنا المعاصر مرتبط ارتباطا أساسيا مع وجود الدولة. وقد تطور بالتزامن والتمازج مع بروز وتطور ثلاثة مفاهيم مهمة أخرى هي: الوطنية القومية (Nationalism)، والديمقراطية، والدولة الحديثة.

المواطنة أصبحت اليوم متطلبا أساسيا لأمن وصلاح ورفاه الفرد، ولا أدل على ذلك من "الإعلان العالمي

[5] Jayal, Niraja Gopal. "**Citizenship and its Discontents: An Indian history**", Harvard University Press, 2013.

لحقوق الإنسان" الذي يؤكد بوضوح على حق المواطنة كأحد أهم الحقوق الأساسية للفرد. هناك شبه اجماع في العالم اليوم على أن حرمان الفرد من حقه في الانتماء إلى وطنه يعتبر مخالفة أخلاقية وقيمية جسيمة.[6] تقول المفكرة والباحثة السياسية الشهيرة حنّا آرنت بأن لكل فرد "الحق في أن تكون له حقوق" من خلال انتمائه وعضويته في مجتمع دولة محددة.[7]

[6] Carens, Joseph. “**The Ethics of Immigration**”, Oxford University Press, 2013.
[7] Arendt, Hannah. “**The Origins of Totalitarianism**”, Houghton Mifflin Harcourt, 1973.

تحديات تواجه المواطنة في واقعنا المعاصر

إن مفهوم المواطنة المتطور بشكل كبير خلال القرن العشرين والذي يعتمد بشكل رئيسي على حالة الانسجام الطبيعي بين كتلة سكانية تسمى الشعب (Nation) والمرتبط تنظيميا وسياسيا بدولة محددة لا تخلوا من بعض التحديات العملية. فالعديد من المختصين والباحثين يجدون تحديات وإشكالات تجريبية (Empirically) ومعيارية (Normatively) في تطبيقات هذه العلاقة بصورتها الحالية. كما أن تطور العلوم والمعارف والتقنية يلعب دورا أساسياً في إعادة ترتيب الكثير من المسلمات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

التحديات التجريبية:

فعلى المستوى التجريبي العملي نرى كيف أن الولاءات والعلاقات الرسمية لدى أعداد ليست قليلة من أفرادٍ ومجموعاتٍ تتجاوز نطاق القُطر الواحد، وكيف أن هذه الحالة المتنامية تجد اعترافا وقبولا متزايدا من الدول والمنظمات. فأمثلة من قبيل: ما يعرف بمواطني المهجر (كحال البرازيليين من أصول لبنانية أو أمريكيين من أصول إيطالية ممن يحملون صفة تفضيلية في دول آبائهم رغم عدم حيازتهم جنسياتها)، وكذلك حاملي الجنسية المزدوجة، ومن يصنفون على أنهم مواطنو الخارج (Overseas Status) كحال بعض سكان هونج كونج وماكاو ودول ومقاطعات أخرى، وحالات الهجرة القسرية والاختيارية والاقتصادية واللجوء وغيرها والتي تعطي الفرد انتماء عابرا بين أكثر من قُطر،[8] وكذلك حالات الزواج والارتباط العائلي بين أبناء الدول المختلفة والتي كثيرا ما تخلق حالة الانتماء العابر لدى العائلة والأبناء سواء على المستوى الثقافي أو القانوني. كما أن بعض المنظمات الفوق وطنية (Supranational) كالاتحاد الأوروبي تمنح أبناء الدول الأعضاء درجة من حقوق المواطنة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، كما أن بعض الدول الاستعمارية السابقة لاتزال تمنح درجات متفاوتة من الحقوق او الاعتراف لمواطني بعض مستعمراتها السابقة كحال بعض دول الكومنويلث، ونجد حالات قليلة مشابهة بين الدول التي تربطها علاقات عرقية أو قومية أو أيديولوجية. هذه التحديات التي تواجه التعريف التقليدي للمواطنة دفع العديد من الباحثين في التسعينات من القرن الماضي للإشارة إلى ظهور حالة انتماء "ما بعد الوطنية" (Post-national)، أي تجاوز تدريجي لمرحلة المجتمع الوطني المغلق والمحدود داخل الحدود السياسية للدولة،[9] وهي حالة تواجه تحديات متزايدة

[8] Goldin, Ian, Geoffrey Cameron, Meera Balarajan. **"Exceptional People How Migration Shaped Our World and Will Define Our Future"**, Princeton: Princeton University Press, 2011.

[9] Soysal, Yasemin Nuhoglu. **"Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe"**, University of Chicago Press, 1994.

ومطردة. في المقابل هناك آراء علمية أخرى ترى بأن التفاؤل المرتبط بحالة انتماء "ما بعد الوطنية" فيه بعض المبالغة مستشهدة ببعض التجارب التاريخية التي لم تحقق ثمارها، وإن كانت لا تنكر وجود مثل هذا التحول التدريجي.[10]

التحديات المعيارية

وعلى المستوى المعياري تتناول الدراسات والنظريات السياسية أسئلة حول مدى نجاعة وسلامة المقاربات التي تحاول الحفاظ على الهوية الوطنية ضمن إطار ثقافي زمني ضيق دون اعتبار لحالة تطور الثقافات وتمازجها ودون اعتبار لمن يعيشون في تلك الدولة لفترات طويلة ممن لا يحملون جنسيتها.[11] فمجتمعات العالم عبر التاريخ شهدت حالات متتابعة من تمازج الثقافات والأعراق والأجناس، وهي حالة أثْرَت تلك المجتمعات وزادت من قابليتها للتطور والازدهار. فقلما نجد مجتمعا وطنيا اليوم لا يحفل بدرجة من درجات التنوع الثقافي والعرقي في بنيته الاجتماعية. كما أن التجربة أظهرت وبصورة متكررة كيف أن هذا التنوع ساهم في تطور هذه الدول خلال القرن الماضي، وفي المقابل كيف واجهت المجتمعات الأقل تنوعا صعوبات أكبر في تحقيق التقدم، وتحديات في التأقلم مع سائر مجتمعات العالم. كما أن الأديان والتي تعتبر من أهم المحركات الثقافية عبر التاريخ غالبا ما تدفع في ذات الاتجاه. فهناك نظرة دينية تتشارك فيها معظم الأديان الكبرى في العالم تحفز على التنوع والتمازج بين الثقافات والأعراق وتمجد الحالة الاجتماعية والأخلاقية التي تؤدي إلى مثل هذا التنوع، وما أدل على ذلك من قوله تعالى {**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**} (الحجرات – 13). كما أن دستور المدينة الذي وضعه الرسول عليه الصلاة والسلام يعزز هذا المنحى التنوعي للمجتمع الوطني، ويظهر ذلك جلياً أيضا في خطبة الرسول في وسط أيام التشريق حث قال: {**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى أَبَلَّغْتُ**}.[12] كما أن هناك آراء علمية تؤكد على أن وضع عراقيل مبالغة لمنع التنقل والهجرة وكذلك منع وحرمان من يقطنون لفترات طويلة في قُطر ما من الحصول على حق المواطنة ضمن شروط منطقية تعتبر ممارسات لا تتوافق مع القيم الأخلاقية.[13]

---

[10] Hansen, Randall. “The Poverty of Postnationalism: Citizenship, Immigration, and the New Europe,” **Theory and Society,** 38.1, 2009, pp.1-24.

[11] Abizadeh, Arash. "Democratic Theory and Border Coercion - No Right to Unilaterally Control Your Own Borders", **Political Theory,** 36.1, 2008, pp. 37-65.

[12] إبن حنبل، أحمد. "**مسند الإمام أحمد بن حنبل**"، مسند الأنصار، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ = 2001م، رقم: 23489، الجزء الثامن والثلاثون، ص: 474.

[13] Carens, Joseph. **“The Ethics of Immigration”**, Oxford University Press, 2013.

تحديات العولمة

العولمة أيضا تلعب دورا هاما في خلق واقع اجتماعي جديد عابر للحدود يؤثر بشكل مباشر على مفهوم المواطنة ويضعها أمام تحديات جديدة تحتاج أن تتأقلم وتتفاعل معها. يجب الإشارة هنا إلى أننا نتحدث عن العولمة بالمعنى العلمي الفني الدقيق وليس بالمعنى الواسع غير المنضبط علميا والذي انتشر كثيرا خلال العقدين الماضيين. قد يكون العالم الأسترالي مالك واترز (Malcolm Waters) من أفضل من عرّفَ العولمة ضمن الإطار العلمي، حيث عرفها بأنها "عملية اجتماعية ينتج عنها انحسار وتلاشي الحواجز والمسافات الجغرافية في الترتيبات الاجتماعية والثقافية، يرافقها تزايد استشعار الناس بهذا الانحسار" وتنامي الادراك بهذا الواقع الجديد الذي هم جزء أساسي من محركاته.[14]

تضع عملية العولمة والتي تزداد انتشارا وتأثيرا من خلال تقدم وسائل الاتصال والتواصل تحديات عديدة أمام مفهوم المواطنة السائد اليوم. فتأثيرات عملية العولمة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية تعيد ترتيب الكثير من المسلمات السائدة وتقلل من تأثير الحدود الجغرافية كمحدد رئيسي لهوية الوطن والمواطن والتفاعلات الوطنية، وإن كانت العديد من الدول تشبثت بقوانين الهجرة والجنسية من أجل التأكيد على السيادة في وجه تأثيرات العولمة.[15] لتوضيح ذلك سنتناول عددا من الأمثلة التي توضح مدى تأثير عملية العولمة على تغيير الواقع الإنساني وتخفيف دور الحدود الجغرافية كمقياس رئيسي على محددات مفهوم المواطنة والتفاعلات الوطنية، ودورها في هدم الكثير من المسلمات والمحددات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي كانت جزءا أساسيا من هوية الوطن والمواطنة لقرون مديدة، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- **التجارة:** شهدت العقود القليلة الماضية تغييرات جذرية في نظرة الدول والمجتمعات للتجارة، وأصبحت الاتفاقيات التجارية والأسواق المشتركة من أهم سمات التكتلات والاتفاقيات بين الدول. فحتى أكثر الدول والمجتمعات حرصا على السيادة الاقتصادية الوطنية التقليدية أصبحت تتسابق لرفع الحواجز والعراقيل لتحفيز التجارة العابرة. بدأنا نشهد تعريفات جديدة للسيادة الوطنية تتجاوز الحدود الجغرافية مثل التكتلات الإقليمية والاقتصادية والاتفاقيات العالمية ووضع قوانين وأنظمة دولية ذات تأثير مباشر على الترتيبات والقوانين الوطنية.

[14] Waters, Malcolm. **"Globalization"**, London: Routledge, 1995.
[15] Dauvergne, Catherine. **"Making People Illegal: What Globalization means for migration and Law"**, Cambridge University Press, 2008.

- **الانتاج**: العمليات الإنتاجية وسلاسل الامداد (Supply Chains) هي الأخرى تبنت مفاهيم مغايرة لتلك التي كانت تسود العالم لقرون طويلة. فمفهوم الاكتفاء الذاتي الوطني أصبح أكثر تعقيدا وتصنيفا، وبدأت الدول والمجتمعات تقيس وتحدد عملياتها الانتاجية بنظرة أكثر ارتباطا بالعالم من حولها. فقوانين الاكتفاء الذاتي الصارمة أصبحت تستبدل بمقاربات تعطي الميزة التنافسية والمنفعة الاقتصادية والتكامل الاقليمي والعالمي الدور الأهم في تحديد الأولويات.[16]

- **الاستثمار**: لم يعد الاستثمار يعترف كثيرا بالحدود الجغرافية الوطنية. بل إن المصلحة الوطنية كثيرا ما تتطلب اليوم وبشكل متزايد الاستثمار خارج الحدود الجغرافية. فالمفاهيم الوطنية التقليدية لم تعد من أهم القواعد التي تحكم القرارات الاستثمارية، بل إن المعايير الاقتصادية ذات الطابع العالمي هي غالبا صاحبة قول الفصل في تحديد نوعية وكمية واتجاهات الاستثمار. ونجد ذلك جليا ابتداء من الصناديق الاستثمارية الكبرى للدول وصولا إلى الشركات والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. الكثير من الدول والمجتمعات كانت وحتى عقود قليلة ماضية تنظر إلى أي استثمار كبير خارج الحدود الجغرافية للوطن بأنه فعل ينافي القيم الوطنية، وفي بعض الدول كانت هناك قوانين صارمة للحد منها أو منعها؛ بينما اليوم نرى كيف أن هذه المفاهيم وتلك النظرة المحدودة بدأت بالتغيير والتحول وانقلبت رأسا على عقب، فبدأنا نرى محفزات لتشجيع مثل هذه الاستثمارات لما لها من مردود مالي واستراتيجي واقتصادي هام على الوطن والمواطن. بل إن قوة الدول والمجتمعات ومكانتها الاقتصادية أصبحت تقاس بحجم استثماراتها الذكية حول العالم.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**: في الماضي القريب كان ينظر لأي رأسمال وافد من خارج الحدود بالكثير من الريبة والتشكيك، وكانت مثل هذه الاستثمارات تواجه عقبات كثيرة على المستويين التنظيمي والشعبي بإعتبارها حالة منافية للنقاء الوطني. بينما اليوم أصبح جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية من أهم أولويات الدول وتقدم لها المحفزات وتتسابق الدول في مقاييس جاذبيتها لمثل هذه الاستثمارات. فالنظرة الضيقة للمصلحة الوطنية تطورت وصار هناك إدراك متنامٍ بأن مصلحة الوطن والمواطن ترتبط بشكل متزايد بالتفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود.[17]

- **الأسواق المالية**: تعتبر الأسواق المالية من أكثر المكونات الاقتصادية تأثرا بالعولمة، وأصبحت الدول تتنافس

[16] Waters, Malcolm. "**Globalization**", London: Routledge, 1995.
[17] Waters, Malcolm. "**Globalization**", London: Routledge, 1995.

في رفع القيود التي تحدد الأسواق على المستوى الوطني من خلال طرح أسهم شركاتها الكبرى في الأسواق العالمية وكذلك من خلال جذب رؤوس الأموال العالمية إلى أسواقها المالية الوطنية.

- **سوق العمل والأيدي العاملة:** رغم أن إيجاد فرص العمل لأبناء الوطن يبقى من أهم أولويات الدول حول العالم، إلا أن هذا لم يمنع من فتح المجال لاستقطاب الأيدي العاملة وجذب الخبرات لما لذلك من دور حيوي وهام لتحريك العجلة الاقتصادية. في هذا الجانب أيضا نرى تحولا واضحا ومتناميا تجاه مفاهيم المواطنة السائدة حتى وقت قريب. فهناك دول تتنافس فيما يعرف بتصدير الأيدي العاملة والخبرات إلى سائر دول عالم على النقيض مما كانت تفترضه مفاهيم المواطنة من أهمية بقاء المواطنين ضمن الإطار الجغرافي للقُطر. على الجانب المقابل هناك العديد من الدول المتقدمة والنامية التي تضع برامج لجذب الأيدي العاملة والخبرات من مختلف دول العالم إما لسد ثغرات مهنية أو لدعم عجلة نمو الاقتصاد أو للهجرة والاستقرار لتعزيز القوة الاستهلاكية وتعزيز الخبرات المتخصصة. وهذه الخطوات أيضا تعزز حالات المواطنة العابرة للحدود وتساهم في خلق واقع جديد لمفهوم المواطنة.

- **الحقوق والقوانين:** رغم أن السيادة القانونية لكل دولة من أهم محددات الهوية الوطنية التي تحرص الدول على حمايتها، إلا أنه لا يمكن إنكار تنامي دور الحقوق والقوانين العابرة للحدود، وتأثيرها على المواطنة. فالحقوق المرتبطة بحقوق الانسان كالشِرعة الدولية لحقوق الإنسان على سبيل المثال، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالعمل والطفولة وحقوق المرأة والهجرة واللجوء وغيرها كلها تؤثر على طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة من حيث الواجبات والحقوق. كما أن المنظمات الإقليمية والعالمية المسؤولة عن هذه الاتفاقيات تلعب أدوارا متفاوتة في تنظيم هذه العلاقة.

- **الاعلام والتواصل والمنتجات الثقافية:** وسائل الإعلام من أكثر مفاصل المجتمع تأثرا بالعولمة، فرغم أن معظم الدول لا تزال تستثمر في إعلامها المحلي والوطني إلا أن اعداداً متزايدة من البشر يتابعون وسائل لا تنتمي إلى مجتمعاتها ولا تتوافق بالضرورة مع ثقافتها. وسائل الإعلام الوطنية ذاتها لم تعد قادرة على جذب انتباه الجمهور إن لم تقدم محتويات مستوردة في الغالب. تُظهر بعض الدراسات التي تتناول أنماط مشاهدة القنوات التلفزيونية أن القنوات الوطنية أصبحت من أقل القنوات شاهدةً، وأنها غالبا لا تكون ضمن القنوات العشر الأكثر متابعة في المنازل.[18] وجاءت وسائل التواصل الاجتماعي لتضاعف هذه الحالة

[18] Alrouhani, Mamdoh. "Analysis of the Survey Study Conducted to Study the Patterns and Attitudes of Viewers in Saudi", **ARA Media Group**, 1998.

أضعافا مضاعفة، بحيث تصبح ضحكة طفلة في أقصى العالم أكثر مشاهدة ومتابعة من معظم المحتوى المحلي. المنتج الثقافي أيضا أصبح عالمي الهوية،[19] فمتابعة فرقة غناء كورية وأغنية جامايكية ومسلسلات برازيلية وهندية وتركية وأفلام أمريكية ويابانية وفرنسية وفرق رياضية إسبانية وبريطانية وروايات من مختلف أركان العالم أصبحت حالة طبيعية تتكرر بصورة يومية في معظم دول العالم خاصة النامية. أمام هذا التحول الكبير والمتسارع أدركت الدول بأنها في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة مؤسساتها الإعلامية وإلغاء مؤسسات ووزارات كانت تعتبر حتى الأمس القريب مؤسسات سيادية لا تقبل النقاش. بدأت الدول بتبني مقاربات تخفف من القيود المرتبطة بالفهم التقليدي للحدود الوطنية للإعلام والمحتوى الثقافي، وأخذت تهتم بجذب الاستثمارات الإعلامية والقنوات التلفزيونية وصناّع المحتوى من الخارج.[20] كما بدأت تستثمر في وسائل إعلام إقليمية وعالمية، وتدعم المبادرات الريادية في مجال التواصل الاجتماعي بغض النظر عن المكان وجنسيات الرواد.

- **الثقافة الدينية والعرقية:** العديد من مجتمعات العالم تربط هويتها الوطنية بدين محدد أو عرق محدد، وينعكس ذلك بشكل مباشر على حالة المواطنة في هذه الدول. إلى وقت قريب كانت العديد من هذه المجتمعات ترى في تقليص التنوع ووضع حواجز أمام دخول أصحاب بعض المعتقدات أو الأعراق الأخرى وتقليل التفاعلات معهم وسيلة هامة للحفاظ على السيادة الثقافية، مما كان له تأثير مباشر على تعريف الحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة. إلا أن العقود الأخيرة وضعت الدول والمجتمعات أمام تحديات جعلتها تعيد النظر في بعض هذه القيود والمسلمات. فمن جهة فرضت التغيرات الاقتصادية والسياسية الناجمة عن حالة العولمة تبني مقاربات مرنة تسمح بالإيفاء بمتطلبات حركة اليد العاملة والهجرة والسياحة المتنامية. ومن جهة أخرى أصبح التنوع الثقافي والديني والعرقي سمة إيجابية تقاس من خلالها تقدم الدول وتحضر المجتمعات.[21] أضف إلى ذلك حالات من تأثر أبناء القُطر الواحد بأفكار ومعتقدات وأيدولوجيات وتوجهات فكرية – إيجابية وسلبية – وافدة إليها من خارج حدودها السيادية التقليدية، ورغم أن هذه الأعداد لاتزال محدودة إلا أن وجودها وتناميها مؤشر مهم للتحديات التي تواجه النظرة التقليدية للمواطن وللمواطنة.

---

19 Tomlinson, John. **"Cultural Imperialism: A Critical Introduction"**, London: Continuum, 1991.

20 "الإعلام العربي في عصر العولمة"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبوظبي، 2006.

21 لتشنر، فراك جي، و جون بولي. "**العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**"، تعريب فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ورغم وجود تحديات عديدة تواجه التحولات التي تشهدها هذه المجالات — خاصة الاقتصادية منها — في أوقات الأزمات كما هو الحال حاليا مع جائحة كورونا، إلا أنه من الواضح أن التغييرات والحلول المقترحة لمعالجة مثل هذه الأزمات لن تكون في اتجاه العودة إلى مسلمات المراحل السابقة بل إيجاد بدائل منطقية وعملية لاستمرار هذه التوجهات والتأقلم مع احتياجات المرحلة.

تحديات التعصب المفرط

من التحديات التي تواجه مفهوم المواطنة المعاصرة ما يعرف بالتعصب الوطني المفرط. فرغم أن التعصب المفرط او التطرف الوطني ليس نتاج حالة المواطنة ذاتها بل نتاج حالات وطفرات ثقافية وأخلاقية خاصة، إلا أن بعض الترتيبات المرتبطة بالهوية الوطنية قد تساهم بصورة غير مباشرة في ظهورها. فكما أن الدين أو العرق ليس دافعا للتطرف والتعصب في ذاته إلا أن الخطاب الديني والعرقي وبعض الترتيبات المرتبطة بالهوية الدينية والعرقية إن لم تنظم بصورة سليمة قد تُوجد أرضية خصبة لظهور التعصب والتطرف. أظهرت الدراسات والتجارب أن احتضان التنوع وبناء روابط ثقافية قوية عابرة للحدود القُطرية والتنوع السكاني من أهم العوامل التي تساعد على حماية مفهوم المواطنة من حالات التعصب المفرط.

* * *

النماذج المذكورة أعلاه مجرد أمثلة على المتغيرات التي تشهدها المجتمعات البشرية حول العالم والواقع الإنساني الجديد الآخذ بالتشكل من حولنا، والذي يفرض التغير والتطور في العديد من المفاهيم التقليدية السائدة التي تنظم حياة المجتمعات. هذه التغيرات المتسارعة لا تخلوا من تعقيدات تخلق تحديات جديدة لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل، وفي ذات الوقت تخلق فرصا وآفاقاً جديدة لتطور الفرد والمجموعة والمجتمع والوطن والعالم. أحد أهم المفاهيم التي تتطلب التطوير والتنظيم للتأقلم مع هذا الواقع الجديد الآخذ بالتشكل وللاستفادة من الفرص والآفاق الجديدة هو مفهوم المواطنة بشكلها التقليدي السائد، والتفاعلات والتنظيمات التي تنظم العلاقة بين المواطن والوطن. فالواقع الإنساني الجديد يعيد ترتيب ديناميكية العلاقة بين المواطن والوطن ويفرض متطلبات والتزامات جديدة وأدوارا إنسانية ووطنية حديثة تتجاوز الحدود الجغرافية التي كانت تحدد المواطنة حتى وقت قريب، ويطور مفهوم الصالح العام لتشمل تفاعلات عابرة للحدود، ويعطي الفرد والمجتمع أدوارا تتطلب التفاعل والمساهمة الإيجابية وتخرجه من حالة المتلقي الساكن، ويرتقي بالقيم الإنسانية التقليدية إلى مراحل جديدة تتطلب تطبيقات تتجاوز القُطر والإقليم، ويخلق آفاقا جديدة للنجاح والتفوق تتجاوز الحدود والأطر التقليدية، ويُوجد فرصا للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عابرة للحدود والمسافات الجغرافية، ويكوِّن اهتمامات وروابط إنسانية وثقافية وعاطفية بين مجموعات وكتل

بشرية لا تنتمي لأي من الأطر الجغرافية أو الثقافية التقليدية، وفي المقابل يجعل التحديات والأزمات التي كانت غالبا ما تصنف على أنها قُطرية أو إقليمية تأخذ طابعا عالميا وتؤثر على الفرد والمجتمع والوطن في مختلف أركان المعمورة.

إن مصطلح "المواطنة الإيجابية" هو محاولة لتوصيف مفهوم المواطنة في إطار يتأقلم مع هذا الواقع الحديث، وإعادة تعريف وتنظيم الأدوار بما يتناسب مع الاحتياجات والفرص والتحديات التي تتكشف في ضوء هذا الواقع المعاصر. كيف يستطيع الفرد المحب المخلص لوطنه أن يكون مواطنا مثمرا في ظل هذا الواقع الجديد؟ ما هي متطلبات المواطنة في ظل هذه المتغيرات؟ وما هي الحقوق والواجبات تجاه المجتمع والوطن في عالم يخفت فيه دور الحدود الجغرافية وتتزايد فيه فرص التفاعلات العابرة لها؟ كيف تستديم قيم الانتماء والولاء وخدمة الوطن والمجتمع في هذا الواقع الجديد؟

* * *

المواطنة والتعايش

خلال العقود الماضية شهدت العديد من مجتمعات العالم تناميا ملحوظا للقوى والتيارات والتوجهات التي تعزز حالة التفرقة والتشاحن والكراهية المنهجية بين مختلف مكونات المجتمع الواحد أو المجتمعات المتجاورة أو المتفاعلة. وتطورت هذه الظاهرة في عدد ليس بقليل من الحالات لتتحول إلى عنف وصراع وتقسيم للمجتمعات، وصلت أحيانا إلى مستوى القتال وسفك الدماء والإرهاب. هذه التطورات أحدثت شرخا واضحا في قيم المواطنة لتلك المجتمعات وبعثرت الأولويات والولاءات لتتحول من الوطن والمجتمع إلى الجماعة أو التيار أو المذهب وأحيانا إلى دول أخرى. هذه الأحداث المؤلمة فرضت سؤالا ملحا على الحكومات ومتخذي القرار والمفكرين حول الأسباب الحقيقية – الظاهرة والخفية – التي تؤدي إلى ظهور مثل هذه الأفكار، وكيفية تحولها إلى سلوكيات وأفعال مدمرة ومؤذية للمجتمعات والأوطان بل للعالم أجمع، وكيفية مواجهتها، والأهم من ذلك كله كيفية الوقاية منها وخلق مناعة اجتماعية تمنع امتداد هذه المظاهر السلبية إلى سائر المجتمعات.

هناك عدد كبير من الأسباب والدوافع والمتغيرات المتشابكة والمصالح الخفية والأفكار المتراكمة المؤدية إلى بروز هذه الظاهرة المؤسفة، والتي يستحيل تناولها وسردها في هذه العجالة؛ إلا أن هناك شبه إجماع بين المهتمين بأن تعزيز ثقافة التعايش وترسيخ القيم والسمات المرتبطة بها من أهم الخطوات التي تقي المجتمعات من هذه الظواهر وتعزز لديها المناعة الجماعية من الأفكار التي تؤدي إلى التفرقة والكراهية والتنابذ والتطرف سواء على مستوى الدين أو المعتقد أو العرق أو اللون أو الجنس. إن حالة السلم الاجتماعي الذي تخلقها ثقافة التعايش لا ينعكس إيجابا على ترابط المجتمع والاستقرار السياسي فحسب، بل يؤدي بشكل مباشر إلى خلق مناخ محفز للنمو الاقتصادي والثقافي. إن ثقافة التعايش في واقعنا البشري المعاصر أصبحت من المتطلبات الملحة ليس فقط على مستوى الوطن الواحد بل وعلى مستوى العلاقات الدولية والثقافية والاجتماعية بين شعوب ومجتمعات العالم.

إن مصطلح "التعايش" (Coexistence) باستخدامه الاجتماعي والسياسي المعاصر محاولة لتوصيف الحالة الاجتماعية والثقافية والقانونية والسياسية التي يفترض تعزيزها في المجتمعات لمواجهة حالات التفرقة والصراع والكراهية والتطرف، ولإعادة تقوية أواصر النسيج الاجتماعي وتعزيز القيم الإنسانية والوطنية المطلوبة لتحقيق ذلك.

بالإضافة إلى دور ثقافة التعايش والاعتدال في تعزيز الترابط الاجتماعي ومواجهة أي محاولات للتفرقة والتطرف، فإنها أيضا تلعب دورا محوريا في التعامل الإيجابي مع العديد من التحديات التي تواجه مفهوم المواطنة بشكله التقليدي السائد والتي سبق وأشرنا إليه في الجزء السابق. فالسمات التي تظهر في المجتمعات من خلال تعزيز ثقافة التعايش مشتركة وتلك السمات التي ينبغي توفرها فيما يعرف بـ "المواطنة الإيجابية".

من الصراع والتباعد إلى التعايش والتكامل

يتفق العديد من الباحثين في التاريخ وعلم الانسان فيما يعرف بنظرية هيرودوت المعروف "بأبو التاريخ" والتي ترى أن مسار التاريخ يمر بفصول ومراحل متتابعة كفصول الطبيعة.[22] فرغم الترابط التراكمي في التاريخ إلا أن هناك قفزات نوعية تكون إيذانا ببدء فصل جديد ومرحلة جديدة من مراحل التطور البشري. وعادة ما تتسم هذه القفزات والمراحل الجديدة بتغيير كبير في الترتيبات والنظم والعلاقات على مختلف المستويات.

وكما يتضح لأي متابع محايد ينظر في التاريخ بعيدا عن الانتماءات اللحظية والتأثيرات السياسية، فإننا نعيش بدايات مرحلة جديدة من مراحل التاريخ البشري، مرحلة تدفع البشرية – بوعي منها تارة ودون وعي تارة أخرى – نحو المزيد من التكامل والترابط والاتحاد. فرغم التحديات السياسية العديدة والتباينات الثقافية العميقة إلا أن واقع التطور العلمي والتقني، وتطور القيم الإنسانية المركبة، وارتفاع مستويات الوعي والتعليم، والنزعة الدافعة لدى الأفراد والمجتمعات للتعامل مع الآخر وغيرها من الدوافع تتضافر لخلق واقع انساني جديد وتحول في الإدراك والمفاهيم والمسلمات، وذلك في عملية أشبه ما تكون بتحول الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب والنضج.

بطبيعة الحال فإن مثل هذه التحولات المفصلية في تاريخ المجتمعات تمرّ بمرحلة مخاض تتدافع وتتصادم فيها المسلمات والترتيبات القديمة مع الواقع الجديد واحتياجاته الملحة وما يفرض من ترتيبات جديدة في العالم. ومهما كانت شدة مرحلة المخاض والتحديات التي ترافقها إلا أن النتيجة في النهاية تكون ولادة واقع جديد لا يمكن كبحه أو إيقافه، فالتجربة البشرية تظهر لنا بأن المحصلة النهائية تكون في اتجاه سُنَّة التحول والتغيير والتطور وليس الثبات والسكون.

من أهم ملامح الواقع الإنساني المعاصر هو التنامي المتسارع لحالة الترابط والامتزاج بين شعوب العالم وتداخل

[22] الملاح، عبدالإله. "**تاريخ هيرودوت**"، أبوظبي، المجمع الثقافي، 2001.

وتشابك مصالحهم بدرجة لم يسبق لها مثيل. معظم المشاكل والتحديات التي تواجه شعوب العالم اليوم ذات طابع عالمي وتتجاوز تبعاتها حدود القُطر الواحد.[23] فانهيار في سوق ما يمكن أن يكون له تبعات اقتصادية تمتد لتلامس معظم اقتصاديات العالم، وانفجار في مدينة صغيرة تتسبب في ارتفاع مستويات الحذر والتأهب في مئات المدن حول العالم، وحدث اجتماعي او فني في زاوية من العالم يمكن أن يجذب انتباه مئات الملايين من البشر من مختلف الثقافات واللغات والدول، ومرض يتفشى في قرية صغيرة يتحول بلمح البصر إلى مصدر قلق لكافة البشر، وتقنية حديثة تبتكرها شركة واحدة تحفز رغبة المتابعة والاقتناء لدى الملايين الذين يتسابقون للاستفادة منها، وظلم يقع على شخص او فئة في مكان ما من العالم غالبا يجد تعاطفا وتفاعلات لدى مئات الملايين في مختلف اركان المعمورة. أضف إلى ذلك قائمة طويلة من المواضيع والقضايا ذات الطابع العالمي والتي تؤثر على جميع الدول والمجتمعات كقضايا البيئة والتلوث والغذاء والصحة والأمن وغيرها.

وفي مقابل ذلك ساهمت عمليات التقارب والتمازج هذه وما توفره وسائل الاتصال وتقنيات التواصل من تلاصق بين المجتمعات في خلق تحدٍ هام لم تعشه المجتمعات من قبل. في الماضي – وحتى زمن ليس ببعيد – كانت معظم التباينات والاختلافات والتناقضات بين المجتمعات والثقافات تتخفى خلف المسافات والحواجز الثقافية والجغرافية ليس فقط على مستوى العالم بل وحتى في داخل القُطر الواحد. فبعد الثقافات عن بعضها البعض، واختلاف اللغات واللهجات، وتقوقع الكثير من ألوان طيف التنوع في أطر شبه منعزلة، ومحدودية معرفة كل مجموعة لأفكار ومبادئ المجموعة الأخرى، وعدم احتكاكها بشكل كبير، وانحصار المراجع والنصوص التي توثق التباينات في يد النخبة، ومحدودية الفضول لدى رجل الشارع لمعرفة الآخر بسبب انخفاض مستويات التعليم والمعرفة، وندرة أدوات البحث؛ هذه العوامل وغيرها كانت تجعل التباينات والاختلافات والتناقضات تبدو خافتة اللون وغير محسوسة. إلا أن الواقع المعاصر الذي يمتاز بالسرعة والتمازج والتواصل الالكتروني وتوفر المعلومات بكبسة زر وذوبان الحواجز والمسافات بفضل التقنية، كشفَ للجميع خصوصيات كل ثقافة وأبرَزَ للعيان حجم التباينات والاختلافات بين المجتمعات وبين مكونات المجتمع الواحد، وأصبحت الآراء الخاصة بكل ثقافة وجماعة تجاه الآخر – والتي كانت تتداول في الماضي ضمن إطار الثقافة فقط – مشاعة واضحة للجميع. أي بمعنى آخر أصبحت الثقافات مكشوفة لبعضها البعض وظهرت عورات الأفكار والآراء المتعصبة والمتطرفة التي طالما اختبأت خلف الخصوصية الثقافية.

هذا الواقع الجديد غير المتوقع أحدث زلزالا ثقافيا واجتماعيا لدى معظم شعوب وثقافات العالم التي

[23] Waters, Malcolm. "**Globalization**", London: Routledge, 1995.

أصبحت أمام واقع جديد لا رجعة فيه. بطبيعة الحال ساهم الواقع الحديث في خلق العديد من التحديات الجديدة وتأجيج الكثير من الاختلافات والتي تحولت إلى صراعات تتسم بالعنف ورفض الآخر في المجتمعات التي فقدت السيطرة والانضباط، حيث انقسم الناس إلى: متمرد يريد أن يتَغَير ليتبرأ مما ظهر من خصوصيات ثقافته، وبين محتار يحاول التبرير والتفسير لستر ما ظهر للعيان من تحديات لم يعتد أن يراها أحد، وبين متمسك أو متعصب يحاول الدفاع عن الذات من خلال البحث في مشاكل وعيوب الآخر.

الكثير من الظواهر الاجتماعية الجديدة نسبيا والتي لم نعتد على مشاهدتها بهذه المستويات من قبل مثل: حالات التمرد على النسق العام، الانبهار بثقافة أخرى، تنامي التعصبات بمختلف أشكالها، خطاب الكراهية، الانتماء إلى جماعات فكرية، الانعزال الاجتماعي، العنف والصراع مع الآخر وغيرها، تأثرت بشكل كبير وربما مباشر بهذا الواقع الجديد ويمكن اعتبارها من ارهاصاته.

هذه الحالة المزدوجة والمتناقضة بين التقارب المتسارع فيما بين شعوب وثقافات ومجتمعات العالم من جهة وبين التحديات والحساسيات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن هذا التقارب غير المسبوق من جهة أخرى، تضعنا أمام استحقاق تاريخي هام ومفصلي يتطلب منا خلق وتعزيز ثقافة التعايش وتمكين المجتمعات من أدوات ثقافية وفكرية واجتماعية تساعدها على تقبل الآخر وتقبل التنوع والتباين وتجاوز تحدياته. من هنا نشاهد هذا الاهتمام المتنامي لدى دول ومجتمعات العالم لتعزيز حالة التعايش محليا وإقليميا وعالميا، والانتقال بالمجتمعات والشعوب من حالة التباعد والانغلاق والاتجاه نحو الذات إلى حالة التكامل والتعايش والاتجاه نحو الآخر.

الارتقاء من التسامح إلى التعايش

لا شك أن فكرة التعايش والسلم الاجتماعي في أساسها وجذرها فكرة قديمة وحلم راود المفكرين طوال التاريخ. بل إن الأديان كافة دعت في مقاصدها الأساسية إلى التآلف والتعاون والإخاء والسلام، وأكدت على أن الناس جميعا باختلاف ثقافاتهم وأعراقهم وأفكارهم إنما ينتمون إلى أصل واحدٍ وحقيقة واحدة، يقول تعالى: {**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ**} (النساء – 1). مفهوم التعايش الذي أصبح اليوم ضرورة حيوية لاستمرار الحياة في ظل هذا التقارب والتمازج المتسارع بين شعوب العالم وثقافاتها هو في الحقيقة نابع من ذات الأصل القديم إلا أنه تَكشَّفَ تكشفا جديدا واتسعت أبعاده بما يتناسب واحتياجات هذه المرحلة الهامة من مراحل تطور الجنس البشري. بالتالي من المهم التعرف على سمات وخصائص التعايش بمفهومه

المتكامل المناسب لهذه المرحلة، وعدم الاكتفاء بالخطاب التقليدي السابق، ليس تقليلا من قيمة ذلك الخطاب ولكن لأن الواقع الإنساني الجديد يتطلب فهما جديدا وأكثر عمقا لتلك القيم.

نسمع كثيرا مقولة: "إننا كنا مجتمعات متسامحة رغم تباين الثقافات أو المذاهب أو الأعراق، وبأن ما نشهد اليوم من اختلافات وصراعات حالة دخيلة علينا". إذا أمعنا النظر بتجرد في هذه المقولة نجدها ليست دقيقة في معظم الأحيان. فحالة التسامح تلك كانت غالبا حالة وهمية ناتجة عن جهل كل مجموعة بالأخرى وليست نتيجة تقبل حقيقي للآخر. في زمن تدفع فيه كافة المؤثرات نحو التقارب والتمازج والتكامل وتُزيل فيها التقنيات معظم الحواجز التقليدية بين المجتمعات لا يمكن أن نعوّلَ على بقاء كل مجموعة منعزلة ثقافيا عن الأخرى كما كنا في السابق، وأن نَرْكُنَ على الفراغ المعرفي الذي كان موجودا في الماضي بين مكونات المجتمعات. من يطالبون بذلك هم في الحقيقة يطالبون – دون أن يشعروا – بإبقاء حالة الجهل بالآخر مستمرة خوفا من أن تخلق معرفة الآخر حساسيات في المجتمع. هم يتوهمون أن من الممكن كبح جماح الحراك العالمي نحو التقارب والتواصل والامتزاج؛ توقعٌ يخالف سيرورة التاريخ وسنة تطور الخلق. لا مناص من تقبل أن هناك واقع انساني جديد يتطلب آليات ومقاربات أكثر عمقا وتأثيرا ومنهجية من مجرد فكرة تقبل الآخر والتسامح مع وجوده.

يشير الفيلسوف إيمانويل كانت في نظريته الرابعة إلى أن البشر بطبعهم ميالون إلى المزيد من الاجتماع والتقارب. ويفسر ذلك بأن الاجتماع والتقارب يمنح البشر فرصة أكبر لنمو استعداداته وقدراته وبالتالي يصبح أكثر إنسانية. ويشير إلى أن هذا السير الفطري نحو التقارب لا يكون سلساً لأنه يواجه قوى "التعارض" التي تفرضها "الجماعة" التي ترى أن هويتها مرهونة بدرجة محدودة من التقارب وتخشى من تأثير المزيد من التقارب.[24] وبذلك فإن مسيرة التاريخ سلسلة من خطوات التقارب والاجتماع تساعد على تطور المجتمع الإنساني والوصول إلى درجات أكثر نضجا تواجهها قوى "التعارض" التي تحاول منع التطور خوفا على "الجماعة". هذا النمو الانساني الذي يصفه الفيلسوف كانت يظهر اليوم بوضوح في الحراك البشري نحو آفاق جديدة من التقارب والتكامل والتمازج والتي تتطلب مقاربات وآليات جديدة تساعد على تمكين واستدامة هذا التقارب. وما بروز مفهوم التعايش إلا نتاج منطقي لتجاوز لحالة "التعارض". وبالتالي فمن المنطقي أن تمثل مقارباته وآلياته نقلة إلى الأمام مقارنة بالمقاربات السائدة.

* * *

[24] بدوي، عبدالرحمن. "**النقد التاريخي**"، الطبعة الرابعة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1981.

المواطنة الإيجابية – مقاربة حديثة

مفهوم المواطنة الإيجابية

"المواطنة الإيجابية" مصطلح يحاول توصيف حالة المواطنة التي تناسب تغيرات الواقع المعاصر والاحتياجات الملحة التي تفرضه حقيقة أننا نعيش فيما يشبه قرية عالمية تقاربت فيها المجتمعات والدول وتتقاطع فيها المصالح والتحديات ويزداد فيها إدراك الجميع للحالة التي يصفها بيير ثيلهارد دي تشاردن بـ "كوكبة الجنس البشري".[25]

هذا المصير المشترك الناتج عن تحول العالم إلى قرية عالمية والترابط بين مقدرات ومستقبل الدول والشعوب والحضارات سيكون له تأثيره الحتمي على مفاهيم وطنية عديدة على رأسها مفهومي السيادة والمواطنة. فالعوامل المؤثرة على عملية المواطنة من قبيل: الترتيبات القانونية، وطبيعة ونوعية الحقوق، والنطاق الاجتماعي، وآليات التفاعل والارتباط، والواجبات المتوقعة من المواطن، ودور الفرد في عمليات إدارة المجتمع، وهوية كل من الوطن والمجتمع والفرد، وتعريفات الصالح العام، كلها تتأثر بشكل مباشر وعلى عدة مستويات بهذا الواقع الجديد.[26]

المواطنة الإيجابية مفهوم يعزز من قيمة الولاء وخدمة المجتمع والوطن بآليات وأدوات وسمات تناسب الواقع المعاصر الذي تعيشه كافة شعوب العالم. إنها مواطنة تتطلب درجة أعلى من الوعي ومستوى أرفع من الإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن في عالم يزداد ترابطا وتكاملا.

الشك والريبة

من المهم هنا أن نتوقف قليلا عند الآراء التي تنظر بدرجات متفاوتة من الشك تجاه حالة التقارب والتكامل المتسارع بين شعوب وحضارات العالم ومقدراتها، والأصوات التي تعكس الريبة تجاه تأثيرات ذلك على الأنماط والترتيبات التي اعتدنا عليها طوال القرون الماضية سواء فيما يتعلق بمفهوم الوطن وهويته أو مفهوم المواطنة وتأثره بهذا الواقع الجديد. هذه النظرة المشحونة بالشك والريبة والأصوات التي تحذر من تبعات التغيير المتسارع ليست

[25] de Chardin, Pierre Teilhard. "**The Future of Man**", Translated by Norman Denny, New York: Image Books/Doubleday, 1964.
[26] Joppke, Christian. "**Citizenship and Immigration**", Polity, 2010.

حكرا على المجتمعات الشرقية أو التقليدية بل نسمعها أيضا وبوضوح في العديد من المجتمعات التي تصنف بأنها الأكثر تقدما ولكن بلغة أكثر عصرية. فالأفكار التي يقدمها صموئيل هنتنغتون في حديثة حول حتمية صراع الحضارات وما يشير إليه فوكوياما حول نهاية التاريخ وغيرهم من المفكرين ليست إلا انعكاسات لذات المخاوف من زوايا مختلفة.[27]

من السذاجة طبعا الاعتقاد بأن مجرد تقارب ثقافات العالم وتشابك مصالحها يعني بالضرورة إنهاء المشاكل واختفاء الهيمنة (Hegemony) وحل النزاعات والصراعات بين الدول والتكتلات. ومن الخطأ الاعتقاد بأن المجتمعات المتقدمة التي تقع في مقدمة مسيرة التقارب والتغيير تمتلك بالضرورة المقاربات المثالية لحل مشاكل العالم. من المهم هنا التمييز بين الحراك الإنساني الجمعي نحو التقارب والتكامل كحراك جمعي تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ وتصل بنا اليوم إلى مشارف مرحلة جديدة من تاريخ البشر، وبين محاولات القوى المختلفة في العالم للاستفادة بصورة إيجابية أو سلبية من حالة التقارب والتكامل تلك. فوجود الثانية لا يلغي حقيقة وجود الأولى.[28]

صراع القوى ومحاولات كسب المصالح على حساب الآخرين مشهد متكرر عبر التاريخ البشري وليس حكرا على واقعنا المعاصر. يعلمنا التاريخ بأن الحلول الحقيقية لا تأتي على شكل إملاءات تفرض من الأقوى على الأضعف او إسقاطات من الثقافات المتقدمة على الثقافات الأقل تقدما. فمثل هذه الحلول حتى عندما تكون النوايا خلفها صادقة لا تؤدي إلى نتائج حقيقية مستدامة. قد تكون أحداث راوندا الدامية في التسعينات مثالا جيدا على سلبية مثل هذه الإسقاطات، حيث يشير الكاتب روبرت كابلين إلى إن النظام البرلماني الذي فرضه الغرب على راوندا لحل مشاكله، كان عاملا من العوامل التي أدت إلى قتل مئات الآلاف من قبيلة التوتسو على يد ميليشيات من قبيلة الهوتو.[29]

التاريخ يعلمنا أيضا أن الحلول الحقيقية لمشاكل العالم تكون نتيجة لتفاعل جماعي صادق يتشارك فيه الجميع لتغليب المصلحة العامة وتفعيل القيم الإيجابية بمقاربات تراعي تنوع الثقافات وخصوصيات الشعوب. ورغم أن حالة التقارب والتكامل بحد ذاتها لا تحمل العلاج للمشاكل والصراعات المتراكمة في العالم، إلا أنها تخلق فرصا جديدة وبيئة واعدة

---

[27] هنتنغتون، صموئيل. "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، تعريب مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.

[28] Alrouhani, Mamdoh. **"Hegemony and GATT & WTO"**, Research paper for City University, London, 1998.

[29] القصيبي، غازي. "**العولمة والهوية الوطنية**"، الرياض: العبيكان، 2002.

لتحقيق ذلك. فهذا التقارب يجعل الشعوب ومتخذي القرار أكثر إدراكا لتأثيرات الصراعات والمصالح الأحادية، وأكثر وعيا بأهمية العمل المشترك. بالتالي لن يكون من المبالغة القول بأن العالم أصبح أقرب من أي وقت مضى إلى إمكانية علاج الكثير من تحدياته المتراكمة والوصول إلى عالم طالما راود خيال الفلاسفة والمفكرين والشعراء عبر التاريخ. إلا أن ذلك يتطلب تعزيز قيم التعايش والمواطنة الإيجابية.

المشترك بين التعايش والمواطنة الايجابية

الترابط بين المواطنة الإيجابية والتعايش لا يتوقف عند حقيقة أن حالة التعايش قيمة إنسانية رفيعة مطلوبة في كافة مجتمعات العالم، بل إن سمات ثقافة التعايش ومبادئها متطلبات أصيلة لتحقيق المواطنة الإيجابية. فتعزيز قيمة خدمة المجتمع والعطاء والتفاعل البنّاء مع مؤسساته، وتقوية أواصر الترابط مع مختلف مكونات المجتمع، واتساع نطاق المسؤولية تجاه الوطن لتشمل المشاركة الإيجابية خارج الحدود، والمساهمة في تطور المجتمع البشري كممثل عن مجتمعه ووطنه، واحتضان التنوع والتباين كجزء طبيعي من الهوية الإنسانية، وتعزيز حالة الوحدة والاتحاد في ظل التنوع الاجتماعي، وتفعيل التنوع كأداة قوة، وترسيخ قيمة المساواة أمام القانون وتعزيز ذلك في الممارسات اليومية في المجتمع، ونبذ كافة اشكال التفريق والتمايز بين مكونات المجتمع، والاعتزاز بجمال تنوع ألوان الطيف الاجتماعي واعتباره جزءا من الهوية الوطنية، وتربية النشء على القيم السامية التي تعزز ثقافة التعايش، وغيرها كثير، كلها سمات أساسية مشتركة بين ثقافة التعايش والمواطنة الإيجابية.

السمات والمعايير التي تعزز مفهوم المواطنة الايجابية

إن تعزيز قيم الولاء وحب الوطن وهوية المواطنة وتقوية أواصر الترابط ضمن المجتمع الواحد في ظل التحولات والتحديات المعاصرة – والتي سبق الإشارة إليها سابقا – تتطلب آليات ومعايير وسمات تناسب الواقع الذي تعيشه كافة شعوب العالم. هذه السمات والمعايير هي في الحقيقة القاسم المشترك بين مفهومي المواطنة والتعايش. سنتناول في هذا المبحث بعض أهم هذه السمات والمعايير:

1) خدمة المجتمع والتفاعل الإيجابي: تَصحيح علاقة الفرد بمجتمعه واحدة من أهم الآليات التي تستخدم من أجل تطوير الفرد والمجتمع معا. فالكثير من الأنماط الحياتية السائدة تدفع الفرد إلى مستويات من الانعزال والتفكير بالذات تجعله يفقد الروابط الصحية بينه وبين مجتمعه. ورغم أن الفرد يعتقد على مستوى التفكير بأنه ينتمي إلى مجتمعه ووطنه إلا أنه في الواقع العملي يتعود أن ينظر للمجتمع ومكوناته على أنه جزء من "الآخر"، وتصبح هذه العلاقة هشة أمام تأثيرات التيارات الفكرية والتحديات الحياتية.[30] حالة الانعزال المتزايدة لدى الأفراد وضعف التفاعلات والمناشط التي تربط الفرد بالمجتمع لا تضعف قيمة الانتماء لدى الفرد وحسب بل تؤدي إلى الجهل بالآخر والذي بدوره يخلق ثنائية "نحن وهم" ذات الآثار السلبية على المجتمع وترابطه. المجتمعات تتعزز قواها من خلال تفاعلات افرادها، أي أن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تكاملية تبادلية، حيث يساهم المجتمع في تطور الفرد، والفرد بدوره يعود ليساهم في تطور المجتمع والوطن، ثم تتكرر هذه العلاقة التبادلية مرة تلو أخرى.

أظهرت التجارب أن تعزيز مفهوم خدمة المجتمع لدى الأفراد يساهم بشكل مباشر في خلق تلك الروابط الإيجابية المطلوبة بين الفرد والمجتمع وكذلك بين الفرد ومكونات المجتمع المختلفة. هذا التعزيز للروابط الإيجابية تترجم إلى شعور بالانتماء وتقبل المجتمع بتنوعاته وتبايناته. ولأن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تكاملية تبادلية – كما أوضحنا في الفقرة السابقة – فإن قيم التنوع وقبول الآخر تزداد تطورا ونضجا، كما أن هذا التفاعل الإيجابي بين الفرد ومجتمعه بمختلف مكوناته يساهم بصورة مباشرة في خلق علاقات إنسانية تزداد عمقا مع مرور الوقت بين الفرد ومختلف المكونات، وبالتالي تتحول التصنيفات من مجرد تسميات للآخر إلى علاقات إنسانية شخصية إيجابية.

أعداد متزايدة من المجتمعات والدول التي كانت تعاني من تحديات الصراعات والتعصبات بين مكونات

[30] Giddens, Anthony. **"The Consequences of Modernity"**, Oxford: Polity Press, 1990.

المجتمع تميل إلى تعزيز قيمة وأنشطة خدمة المجتمع والعمل التطوعي خاصة بين المراهقين والشباب بل وحتى الأطفال من أجل تعزيز قيمة التعايش وقيمة المواطنة والانتماء للوطن لدى الأفراد والمجتمع على حد سواء.

جانب آخر مرتبط بهذا الموضوع هو إيجاد حالة المشاركة الجماعية (Universal Participation) في المجتمع. بحيث يتاح للجميع من مختلف المكونات فرصة المساهمة في خدمة المجتمع والوطن والاستشعار بالمسؤولية تجاههما. وهذا يتطلب وجود البيئة الجاذبة التي تمنح الجميع فرصاً متكافئة للمساهمة في هذا العمل النبيل.

2) **المواطنة العالمية**: الواقع الاجتماعي والتقني المعاصر خلق الكثير من التقاطعات التي تلتقي فيها اهتمامات أفراد أو مجموعات من قُطر ما بمواضيع وشؤون تحدث في أقطار أخرى. وفيما قد تكون بعض هذه الاهتمامات محدودة الأهمية نسبيا مثل الاهتمامات الفنية والأدبية، إلا أنها في حالات أخرى تكون ذات أهمية عالية وترتبط بجوانب ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية اعتدنا أن تنحصر في حدود القُطر الواحد، بل وقد تصل أحيانا إلى التأثير على مصالح هؤلاء الأفراد. قد تكون الأديان أول من مارس تاريخيا هذا المستوى من التأثير العابر للحدود،[31] إلا أن حالة المواطنة العالمية والتأثير والتأثر المقصود هنا يتجاوز تأثيرات القوى والمحركات العظمى مثل الأديان والدول الكبرى والمنظمات العالمية، ويتجذر في المجتمعات بحيث تكون المشاركة في مثل هذا التأثير في متناول جميع الأفراد تقريبا ناهيك عن الشركات والمؤسسات. يُعرِّف جفري كامرون المواطنة العالمية بأنها "الممارسات التي تطمح للتأثير بطريقة ايجابية على الحياة الاجتماعية والسياسية والمؤسسات المرتبطة بها خارج الحدود الوطنية لصاحب ذلك التأثير". في عالمنا المعاصر أصبح لكل فرد تقريبا دورا أو أدوارا مؤثرة تتجاوز حدوده الجغرافية. فكما أن الفرد بإمكانه أن يلعب دورا إيجابيا في المساهمة في تقدم مجتمعه ووطنه، فإنه أيضا يمكن أن تكون له مساهمات وتأثير خارج حدود وطنه، بل وقد يكون أحيانا مطالبا وبإلحاح لممارسة هذا الدور من منظور وطني وانساني. وقد تكون قضايا مثل البيئة والتلوث، التقدم العلمي والمعرفي، الاختراعات والابتكارات، الطب والعلاج، قضايا حقوق الانسان والدفاع عن المظلومين، المساهمة العملية من خلال التطوع أو التبرع أو الدعم في أوقات المحن والكوارث الطبيعية، الاستثمارات العابرة وأسواق المال، وغيرها كثير نماذج تتكرر بشكل شبه يومي في حياة الأفراد والمجتمعات. ورغم أن بعض الدول في الماضي القريب كانت تنظر بريبة تجاه ممارسة الأفراد والمؤسسات هذه الأدوار العابرة للحدود إلا أن معظم الدول اليوم تحفز هذا المستوى من المشاركة وتشجع عليها. فتقدم المجتمعات اليوم يقاس من خلال مستوى مساهماتها الرسمية والشعبية في الصالح العام للبشر، ومدى رقي الحس الإنساني واستشعار التكامل البشري لدى المجتمع. لذا

[31] Rudolph,Susanne Hoeber. "Introduction: Religion, States, and Transnational Civil Society", **Transnational Religion and Fading States**, 1997, pp. 1-24.

نرى أن أعداداً متزايدة من دول العالم تُدخل مفهوم المواطنة العالمية ضمن مناهج التربية الوطنية لديها. ففي الوقت الذي يبقى ولاء الفرد وعطاءه موجها في الأساس تجاه وطنه ومجتمعه إلا أنه يدرك في ذات الوقت بأن استشعاره بالانتماء العالمي جزء أصيل من انتمائه الوطني، وبأنه يستطيع خدمة وطنه من خلال ممارسة دور إيجابي في تفاعلاته العابرة للحدود لأنها تكون خير سفير لقيمه ومجتمعه ووطنه.

3) **الوحدة في تنوع المجتمع**: لا يكاد يخلو أي مجتمع في العالم من درجة من درجات التنوع في تركيبته السكانية. فتمازج الأعراق والأفكار والمعتقدات والشعوب واللغات والعادات عبر التاريخ أنتج واقعا يندر فيه وجود مجتمع أحادي التركيب يخلو من التنوع. ورغم أن بعض الآراء التقليدية كانت تمجد مجتمع اللون الواحد، إلا أن التجارب المتراكمة أظهرت كيف أن تنوع مكونات المجتمع يكون سببا للثراء الاجتماعي والثقافي، وعاملا يؤدي إلى تقدمه، ودافعا يساعد على انفتاحه على سائر شعوب وثقافات العالم.

هناك آراء محافظة تحمل نظرة متشائمة تجاه التنوع في المجتمع وغالبا ما تستشهد بالأحداث الطائفية التي شهدتها بعض دول المنطقة بين مكوناتها المذهبية كدليل على مخاطر التنوع. إلا أن التحليل المتأني لهذه الحالات والتجارب العملية أظهر عكس ذلك. فهناك مجتمعات عديدة تحفل بتنوع أكبر ولم تشهد مثل هذه الأحداث الطائفية. وفي المقابل هناك مجتمعات لا تمتاز بالتنوع الاجتماعي ومع ذلك عاشت تحديات هذه الصراعات. السبب الرئيسي لوقوع هذه الأحداث المؤسفة لم يكن وجود هذا التنوع الاجتماعي الطبيعي، بل مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية ابتداء من تدخلات أجنبية مباشرة مرورا بحروب وصراعات إقليمية ووصولا إلى أخطاء في المقاربات المتبعة في بناء هوية المجتمع وقيم المواطنة. ولوحظ كيف أن هذه الخلافات التي بدت وكأنها مذهبية وطائفية تحولت تدريجيا لتقسم أبناء المذهب الواحد والطائفة الواحدة، ما يعني أن الخلل لم يكن نتيجة التنوع في تلك المجتمعات بل نتيجة تراكمات أخرى. اتحاد مجتمع الدولة ووحدة شعبه لا يكون نتيجة اختفاء ألوان التعدد وتماهيها بل على العكس إنه وليد تعزيز تقبل هذا التنوع واعتباره مصدر ثراء للجميع.

إن وجود التنوع في المجتمعات هو في الحقيقة الميدان العملي الذي يعزز فيه الفرد والمجتمع العديد من القيم الأخلاقية والإنسانية بما في ذلك قيمة الاتحاد والوحدة في المجتمع. فاعتزاز المجتمعات بتنوع مكوناتها وتباين ألوان نسيجها الاجتماعي أهم دافع وأكبر محفز لتبني هذا التنوع والاعتزاز به. تنوع مكونات مجتمع الدولة وتعدد ألوان نسيجه يعتبر اليوم مصدر قوة للدولة ومؤشراً صحياً لفرص التقدم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا، لذا نرى كيف أن معظم الدول المتقدمة تتسابق في إثراء التنوع في مجتمعاتها وتعزيز كافة مكوناتها. هذه النظرة التي ترى وحدة

واتحاد المجتمع في تنوعه هي من أهم المبادئ التي تعزز قيم التعايش في المجتمعات. فكلما احتفت المجتمعات بتنوعها الاجتماعي وثرائها الإنساني كلما ترسخت فيها قيمة التعايش وأصبحت من البديهيات الثابتة في ثقافة المجتمع.

4) المساواة من منظور القانون والمجتمع: رغم وجود بعض الممارسات الخاطئة إلا أن هناك قبولاً عاماً في العالم بأن البشر جميعا سواسية أمام القانون، وبأن الحقوق ضمن إطار الوطن الواحد لا ينبغي أن تتباين بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد. معظم دساتير دول العالم تنص صراحة على مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وتشير إلى أن القانون يحمي حقوق الجميع دون تفرقة، إلا أن في الممارسة العملية تظهر أحيانا تطبيقات وممارسات لا تتماشى مع هذا المبدأ. فهناك شواهد عديدة في عدد ليس بقليل من دول العالم على وجود درجات من التباين في طريقة تعامل القانون بين الرجل والمرأة على سبيل المثال. فرغم أن الدساتير تكفل حق المواطنة الكاملة للجميع رجالا ونساء إلا أن الممارسة العملية تختلف في حالات كثيرة غالبا لأسباب مرتبطة بالأعراف والعادات أو بسبب فهم ديني خاص. فنرى في بعض الدول محدودية فرص التعليم للإناث مقارنة بالذكور، أو احجام عن منح فرص وظيفية للنساء، أو اختلافات في تطبيقات قوانين الجنسية، وغيرها. هذه النوعية من التمايزات الناتجة عن عدم تطابق تفاصيل بعض القوانين مع الدساتير تحتاج إلى مراجعات دورية لاستكشاف مكامن الخلل وإصلاحها قانونيا. والتحدي الذي يواجه القانون في هذا الصدد هو كيفية الحفاظ على التعدد والتنوع كصفة طبيعية للمجتمع في الوقت الذي يحقق فيه المساواة بين الجميع.[32]

إلا أن التحدي الأكبر يكمن في الممارسات المجتمعية. فرغم أن قوانين معظم دول العالم ترفض التمييز بين الناس على أساس اللون أو العرق أو الجنس إلا أننا نرى كيف أن الأعراف الاجتماعية تكون حجر عثرة في سبيل تحقيق مقاصد القانون.[33] فتجد أن من بيده قرار التوظيف أو انهاء معاملة ما قد يفضل لونا على لون او عرقا على عرق أو مذهبا على مذهب رغم أنهم جميعا أبناء وطن واحد ورغم تأكيد القانون على منع أي نوع من التمييز، إلا أن العُرف الاجتماعي أحيانا يكون أعلى صوتا وتأثيرا. هذا التحدي الاجتماعي يتطلب دورا فاعلا للسلطتين التنفيذية والقضائية لتهذيب هذا السلوك الاجتماعي غير السوي ووضع آليات وتوضيحات لمنع مثل هذه الممارسات إذا لزم الأمر.

إن ترسيخ مبدأ المساواة بين الجميع في الوطن من أهم ركائز العدالة ومؤشر إيجابي على تقدم الدول ورقي

---

[32] بن سعيد، مراد. "مستقبل القانون في عصر العولمة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، يناير 2014، ص 48-49.

[33] فيشتريش، كريستا. "**المرأة والعولمة**"، تعريب سالمة صالح، كولونيا: منشورات الجمل، 2002.

المجتمعات، وهو أيضا مطلب حيوي ومحوري لتعزيز قيمة المواطنة وإيجاد اللحمة الوطنية وترسيخ قيمة التعايش في المجتمع. فكلما زاد استشعار الأفراد ومكونات المجتمع بحالة المساواة من منظور القانون والمجتمع كلما تعززت قيم المواطنة والتعايش وقبول الآخر.

5) إدراك المصير المشترك: يصف المفكر الفرنسي المعروف بيير ثيلهارد دي تشاردن (Pierre Teilhard de Chardin) المرحلة التي تمر بها البشرية اليوم بأنها مرحلة "كوكبة الجنس البشري" (The Planetization of Mankind) في محاولة لتوصيف واقع جديد يغير معظم المعادلات والترتيبات التي نظمت علاقة الدول والمجتمعات والشعوب عبر التاريخ. يمكن القول بأننا نقف على عتبة مرحلة جديدة من مراحل تطور البشر، وهي مرحلة تتسم بتنامي إدراك البشر لحقيقتين يصعب التقدم من دونهما: الحقيقة الأولى هي أنه يصعب تخيل مجتمع أو شعب أو دولة بمعزل عن بقية البشر. فنحن لم نعد تكتلات بشرية تعيش في عالمها الخاص وتحتك بين الفينة والأخرى ببشرٍ من عوالم أخرى، بل إننا مجتمعات ودول تمتاز بخصوصيتها إلا أنها تعيش في تمازج كبير مع سائر شعوب ودول العالم ونحتك ونتعامل مع سائر الشعوب والثقافات بشكل شبه مستمر من خلال العلم والتقنية والتجارة والاستهلاك وأسواق المال والسياسة والاقتصاد والتعليم والرياضة والأدب والفنون والترفيه والسياحة والتواصل الاجتماعي وغيرها.[34]

الحقيقة الثانية هي أن مقدرات ومستقبل الدول والشعوب والحضارات مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا يستحيل إنكاره، وأن التحديات أصبحت همّاً مشتركاً عابراً لحدود الثقافات والدول ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن الآخر. ورغم مرور الكثير من البشر بلحظات من الشك في نجاعة بعض الحلول المشتركة أو الريبة من النوايا المبيّتة خلفها أو غضبها تجاه ببعض التصرفات العدائية التي لا تتوافق مع روح المصير المشترك، إلا أن كل هذه التحديات لا تقلل من إدراك أن الحلول لا تكمن في الرجوع إلى الوراء بل في إيجاد سبل أفضل لتفعيل هذا الترابط في المقدرات والمصالح.

هذا الإدراك للمصير المشترك للبشرية والترابط الوثيق بين مقدرات الشعوب والحضارات متطلب رئيسي لتعزيز ثقافة التعايش والتفاعل الإيجابي بين شعوب العالم. كما أنه يعزز ثقافة التعايش بين مكونات المجتمع الواحد أيضا. فعندما يزداد إدراك الفرد بأن نجاحه وتطوره وتقدمه وتقدم وطنه مرتبط ارتباطا أصيلا بتقدم وتطور كافة شعوب العالم وتقبل التنوع البشري كواقع انساني مقبول، عندها يصبح تقبل التنوع في المجتمع الواحد والوطن الواحد إحدى بديهيات الحياة، وتصبح التباينات والاختلافات بين مكونات المجتمع قضية هامشية لا قيمة لها في مقابل

[34] de Chardin, Pierre Teilhard. "**The Future of Man**", Translated by: Norman Denny, New York: Image Books/Doubleday, 1964.

مصلحة ومستقبل المجتمع والوطن. بالتالي فإن هذا الإدراك للمصير المشترك ليس متطلبا لتعزيز ثقافة التعايش فحسب بل إنه مطلب رئيسي لتعزيز قيم المواطنة في واقعنا المعاصر ويعتبر سمة من سمات المواطنة الإيجابية المنشودة.

* * *

بطبيعة الحال لا يمكن تحقيق هذا المستوى من المواطنة الإيجابية المتسمة بقيم التعايش دون حراك اجتماعي حيوي وعضوي يؤدي إلى تفاعل ودعم كافة القوى المؤثرة في المجتمع. ابتداء من القانون والتشريع الذي يعزز سمات هذه المواطنة الإيجابية، مرورا بدور الإعلام بأدواتها الإخبارية والتثقيفية والترفيهية، وكذلك الخطاب الديني الذي يشكل جزءا رئيسيا من وجدان المجتمع وتوجهاته، ووصولا إلى أهم قوة مؤثرة في أي مجتمع ألا وهي قوة التربية والتعليم والذي بإمكانه تربية أجيال تنشأ على هذه القيم الإيجابية وتتعلم المعارف والأدوات التي تساعدها على خدمة مجتمعاتها وأوطانها بل والمجتمع الإنساني.

إن مسيرة تطور العالم في هذه الحقبة المتميزة من تاريخ البشر، وما قدره الخالق عز وجل من فرص وامكانيات واكتشافات علمية ومعرفية ساعدت البشرية أن تعي تدريجيا حقيقة وحدة وترابط الجنس البشري **{وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً}** (يونس – 19)، وتدرك بأن سنة الخلق تدفع البشرية في اتجاه التعايش والتعاريف والتقارب **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}** (الحجرات – 13). هذه المفاهيم السامية والقيم النبيلة هي التي تشكل اليوم أسس مفهوم "المواطنة الإيجابية" وتدفع المجتمعات نحو تعزيز قيم التعايش ضمن إطار المجتمع الواحد وعلى امتداد مجتمعات العالم.

* * *

المراجع

- القرآن الكريم
- إبن حنبل، أحمد. "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، مسند الأنصار، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ = 2001م، رقم: 23489، الجزء الثامن والثلاثون، صفحة: 474.
- هنتنغتون، صموئيل. "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"، تعريب مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.
- الملاح، عبدالإله. "تاريخ هيرودوت"، أبوظبي، المجمع الثقافي، 2001.
- بدوي، عبدالرحمن. "النقد التاريخي"، الطبعة الرابعة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1981.
- القصيبي، غازي. "العولمة والهوية الوطنية"، الرياض: العبيكان، 2002.
- لتشنر، فراك جي، وجون بولي. "العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية"، تعريب فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- فيشتريش، كريستا. "المرأة والعولمة"، تعريب سالمة صالح، كولونيا: منشورات الجمل، 2002.
- جيورجيو، كونستانس. "نظرة جديدة في سيرة رسول الله"، تعريب : محمد التونجي، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 1983م.
- بن سعيد، مراد. "مستقبل القانون في عصر العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، يناير 2014، ص 48-49.
- "الإعلام العربي في عصر العولمة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2006.
- Giddens, Anthony. “The Consequences of Modernity”, Oxford: Polity Press, 1990.
- Abizadeh, Arash. "Democratic Theory and Border Coercion No Right to Unilaterally Control Your Own Borders", Political Theory 36.1, 2008, pp. 37-65.

- Dauvergne, Catherine. “Making People Illegal: What Globalization means for migration and Law”, Cambridge University Press, 2008.
- Joppke, Christian. “Citizenship and Immigration”, Cambridge: Polity, 2010.
- Cameron, Geoffrey. “Citizenship: Concept Paper”, ISGP, 2014.
- Arendt, Hannah. “The Origins of Totalitarianism”, Houghton Mifflin Harcourt, 1973.
- Goldin, Ian, Geoffrey Cameron, Meera Balarajan. “Exceptional People How Migration Shaped Our World and Will Define Our Future”, Princeton: Princeton University Press, 2011.
- Bocquet-Appel, Jean-Pierre. "When the World's Population Took Off: The Springboard of the Neolithic Demographic Transition", Science, 29July 2011, VOL 333, pp. 560-561.
- Beynon, John, David Dunkerley. “Globalization: The Reader”, New York: Routledge, 2000.
- Tomlinson, John. “Cultural Imperialism: A Critical Introduction”, London: Continuum, 1991.
- Carens, Joseph. “The Ethics of Immigration”, Oxford University Press, 2013.
- Waters, Malcolm. “Globalization”, London: Routledge, 1995.
- Alrouhani, Mamdoh. “Analysis of the Survey Study Conducted to Study the Patterns and Attitudes of Viewers in Saudi”, ARA Media Group, 1998.
- Alrouhani, Mamdoh. “Hegemony and GATT & WTO”, Research paper for City University, London, 1998.

- Jayal, Niraja Gopal. “Citizenship and its Discontents: An Indian history”, Harvard University Press, 2013.

- de Chardin, Pierre Teilhard. “The Future of Man”, Translated by: Norman Denny, New York: Image Books/Doubleday, 1964.

- Hansen, Randall. “The Poverty of Postnationalism: Citizenship, Immigration, and the New Europe”, Theory and Society 38.1, 2009, pp.1-24.

- Smith, Rogers M. “Citizenship and the politics of people building”, Citizenship Studies 5.1, (2001), pp.73-96.

- Rudolph,Susanne Hoeber. “Introduction: Religion, States, and Transnational Civil Society”, Transnational Religion and Fading States, 1997, pp. 1-24.

- “The Promise of World Peace”, UHJ 1985, Project Gutenberg, Ebook 2006.

- Soysal, Yasemin Nuhoglu. “Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe”. University of Chicago Press, 1994.

نهتم بقضايا تحقيق الرخاء المستدام، من خلال إعداد دراسات، وإجراء حوارات فكرية، وإعداد الوثائق المفاهيمية، ووضع معايير شاملة وقابلة لقياس الرخاء الاجتماعي.

إن وضوح الهدف والوُجهة لا يعني بالضرورة إمكانية الوصول إليه، إذ تتطلب عملية الوصول ما هو أبعد من مجرد معرفة إلى أين نريد أن نصل، لتشمل الإجابة عن سؤال (كيف)، الذي يضيء لنا معالم الطريق، وآليات التعامل مع تحدياته.

وعلى الرغم من تعدد الجهود المبذولة عالميًا للسير نحو تحقيق التنمية الشاملة والرخاء الاجتماعي، إلا أن غياب المقاييس الواضحة القادرة على قياس الرخاء الاجتماعي بمفهومه الشامل، والاعتماد بشكل رئيس على المعايير المادية لقياس الرخاء دون الاهتمام بقدر كاف بالمعايير الإنسانية والمعنوية والقِيمية؛ جعلت الخُطى والجهود تركز بشكل أكبر على قياس الجوانب المادية باعتبارها عناصر مهمّة في تحقيق الرخاء الاجتماعي، وإهمال بعض العناصر القِيمية التي لا تقل أهمية عنها؛ نظرًا لصعوبة قياسها والتي تحول في معظم الأحيان دون تمكين صنّاع القرار حول العالم من وضع مخططات فعّالة لتعزيزها.

ومن هنا تحديدًا؛ انبثقت فكرة "دراسات الرخاء الاجتماعي" التي تستهدف استكشاف الطريق، وسبر الخُطى والاتجاهات التي تساعد المجتمعات على الوصول إلى الهدف العالمي المنشود الذي تتسابق كافة الدول إليه، والمتمثل في: تحقيق التنمية الشاملة لتعزيز جودة الحياة والوصول إلى مجتمعات أكثر رخاءً.

نحو رخاء مستدام

الموقع الرسمي: CSPSstudies.org

التواصل الاجتماعي: X: @cspsstudies

للتواصل معنا: info@cspsstudies.org